

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٤٩

الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية:

(ب) الحوار الرفيع المستوى بشأن تنفيذ نتائج
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام (A/58/216 و A/58/323)

مذكرة من الأمين العام (A/58/436)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/3)
الجزآن الأول والثاني

موجز من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(A/58/77 و A.dd.1 و 2)

ورقة قاعة الاجتماعات (A/58/CRP.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما يلي يمثل تقييمي
للحوار التفاعلي في الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية.

إن الحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب
المصالح غير الحكوميين الذين شاركوا في حوارنا أشاروا
بوضوح إلى تأييدهم القوي المتواصل لعملية مونتييري الفريدة
من نوعها. وهذا أمر حاسم للتنفيذ الكامل لتوافق آراء
مونتييري. وقد تحلى المتكلمون بالصراحة في تقييمهم للتنفيذ،
وكان التقدم - عندما تحقق - أمرا مرحبا به.

لكن المطلوب أكثر بكثير وفي بعض المجالات حدثت
انتكاسات، من أبرزها التطورات المخيبة للآمال في التجارة
الدولية والتحويلات المالية. وصدرت نداءات عديدة
لاستحداث آلية أكثر دقة لرصد التزامات مونتييري،
وكذلك، مع المضي قدما، رصد الأهداف المجسدة في
”الهدف ٨“ من الأهداف الإنمائية للألفية.

إن البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد
سواء ينبغي أن تبلغ عن الإجراءات التي تتخذها تنفيذا لتوافق
آراء مونتييري. والمسألة الأساسية في تنفيذ توافق آراء
مونتييري تكمن في الإرادة السياسية، وقد نادى العديد من
المتكلمين بالحاجة إلى استكشاف السبل لحشد الإرادة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أخرى على النظر في آلية ما لتقدم ضمانات للبلدان الفقيرة لأسعار سلعها الأساسية. ودعت بعض الوفود إلى إقامة علاقة مؤسسية وثيقة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وجاء هذا الاقتراح من المجتمع المدني.

وبينما تم الإبلاغ عن زيادات في المعونة وتم تكرار الالتزامات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن البون بين التدفقات المتوقعة والتدفقات المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يبقى شاسعا. ولم يشكك أحد في ذلك، ولم يعطنا أحد الإجابة حول كيفية سد الفجوة.

وتم التشديد على أهمية الزيادة في المعونة لدعم التنمية الريفية والزراعة في البلدان النامية. وما يحتاجه لهذا القطاع كان الموضوع الذي ركزت عليه الدورة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصيف الماضي. وقد أعرب المتكلمون عن خيبة أملهم من بطء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تخفيف عبء الديون، وتساءلوا عن مدى كفاية تدابير التخفيف. وأعرب عدد من البلدان الدائرة عن استعدادها للنظر من جديد في مسألة التخفيف الإضافي من الدين، وهي آلية تعمل على تخفيف عبء الديون للبلدان المثقلة بالديون عندما تنهي تلك البلدان برامجها من دون أن يبقى لديها - أو من دون أن تحصل على - تخفيف كاف.

وبصورة أعم، يبدو أن الاهتمام كبير في الاضطلاع بمزيد من العمل الدولي بشأن كيفية حل أزمات الديون السيادية وكيفية النجاح بقدر أكبر في منع تلك الأزمات. وقد شعر الكثيرون أن باستطاعة الأمم المتحدة المساعدة في تيسير تلك الأمور، مثلاً من خلال اقتراح الأمين العام بتشكيل فريق غير رسمي للدراسة أو فريق تحكيم دولي مستقل تحت رعاية الأمم المتحدة. وبينما ظهرت احتياجات عامة لتمويل التنمية، فإن البلدان الوليدة، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان الأقل نمواً، والبلدان غير الساحلية والبلدان

السياسية المطلوبة. ووصفت بعض البلدان المتقدمة النمو نهجاً يسعى تحديداً إلى قدر أكبر من المواءمة بين السياسات الحكومية، ويزيد، من خلال المعرفة ذلك بالالتزام بالتنمية. وفي هذا النهج ستفرض التشريعات وجوب اتساق القرارات المتخذة في مجالات السياسة العامة المختلفة على نحو يبين مع الالتزامات الإنمائية.

كما عرفنا بأن البرلمانيين في البلدان النامية أصبحوا أكثر حرصاً على الاهتمام بمسائل التنمية والإصلاح الاقتصادي، وأن الدعم الدولي منخرط في محادثات غير مباشرة مع المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين بشأن البرامج المقترحة. وهذه وسيلة عملية للنهوض بـ "ملكية" الإصلاحات.

وطلب العديد بزيادة الموارد الأساسية لمساعدة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان هناك حرص عالمي على ضرورة استئناف المفاوضات التجارية الدولية في منظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن وعلى العمل على اختتامها على وجه السرعة.

وقد أعربت بعض الحكومات عن قلقها إزاء سوء استعمال التدابير المناهضة لإغراق الأسواق وانشغالها حول الكيفية التي تعمل بها منظمة التجارة العالمية. وشدد عدد من المتكلمين على الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به التعاون الإقليمي في المسائل التجارية والمالية وعلى ضرورة الترويج له بقدر أكبر.

وتم الإعراب عن الشواغل بشأن أسواق السلع الأساسية، وضعف مزارعي البلدان النامية تجاه عوامل السوق وكذلك لتقلبات الأسعار وتدنيها، والحاجة للنظر في هذه المسألة في الأمم المتحدة بطريقة أشمل وأكثر تركيزاً. وانطوى أحد المقترحات على تعديل المساعدة الإنمائية للتعويض عن الانخفاض الدوري في أسعار السلع الأساسية. وانطوت فكرة

توسيع مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وانطوى اقتراح آخر على إنشاء مجلس الأمن الاقتصادي والاجتماعي. كما طرح اقتراح ثالث بتشكيل هيئة حكومية دولية للإعداد المناسب لاجتماع متابعة مونتيري.

إضافة إلى ذلك، طرحت اقتراحات بأن تشكل تحت مظلة تمويل التنمية، أفرقة عمل مختلفة غير رسمية متعددة أصحاب المصالح، لتناول شتى المواضيع الفنية للسياسة العامة، مثل تطوير القطاع المالي، والتعاون المالي، والمسائل الضريبية، والتحكيم بشأن الديون. ووصف عدد من المتكلمين من البلدان النامية الجهود المبذولة في مجال التعاون المالي بين بلدان الجنوب. وتضمن ذلك مساعدة الشركاء الإقليميين الأقل نمواً وتدابير تخفيف عبء الديون بين بلدان الجنوب.

لقد أمضينا يومين كاملين في حوار تفاعلي شامل حول تمويل التنمية. واستعرضنا جميع فصول توافق آراء مونتيري، واستمعنا إلى جميع أصحاب المصلحة تقريباً. وأود أن أعرب شخصياً عن شكري لكم جميعاً لمشاركتكم وأن أعرب عن شكر خاص للأمانة العامة على مساعدتها الهائلة المعتادة.

لقد شاطرتكم لحظات بارزة من حوارنا وسأعد موجزاً أشمل للجنة الثانية وفقاً للتكليف. دعونا نغادر هذا الاجتماع بالتزام بإجراء وتنفيذ ما تفوهنا به خلال اليومين الماضيين. ويسرني - وأنا متأكد من أنه سيكون مبعث ارتياح كبير للبعض منكم - أن أعلن اختتام الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

الجزرية الصغيرة النامية تتطلب الدعم على أساس تفضيلي. وقد ركز بعض المتكلمين الانتباه على الحوارات باعتبارها مصدراً رئيسياً للتدفقات المالية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وقد بذلت بعض الجهود لجعل تلك التحويلات أقل كلفة وأكثر بساطة. وتقوم الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية، وأبدي اهتمام قوي بمتابعة اقتراح الأمين العام برفع مستوى فريق الخبراء المخصص للتعاون في المسائل الضريبية. وإن الحوار المعزز حول المسائل الضريبية ينبغي أن يكون عالمياً وأن يكفل التمثيل الكامل للدول الصغيرة.

ووجهت نداءات قوية بإيجاد مصادر إضافية جديدة وابتكارية لتمويل التنمية. وكرر العديد من المتكلمين الحاجة إلى إنشاء هياكل ديمقراطية على المستوى المحلي وتوطيد دعائمها من أجل حكم أفضل، بما في ذلك من خلال الشفافية المعززة وأنظمة مكافحة الفساد وتدابير مكافحة غسل الأموال. وأبدي اهتمام متساو بتعزيز العمليات الديمقراطية على المستوى العالمي، وبخاصة تعزيز مشاركة البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في المؤسسات المالية الدولية بطرق أكثر استقراراً وانتظاماً. والأمم المتحدة يمكنها، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تضطلع بدور أكبر كمحفّل للحوار حول تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي.

وقد أبدى العديد من البلدان اهتمامه بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجعله أكثر فعالية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وخاصة، من أجل الحفاظ على زخم عملية تمويل التنمية. وانطوى اقتراح محدد على